حققت مكاسب أسبوعية بقيمة 76.23 مليون دينار

«بيان»: حالة ترقب في البورصة انتظاراً لنتائج الشركات المدرجة

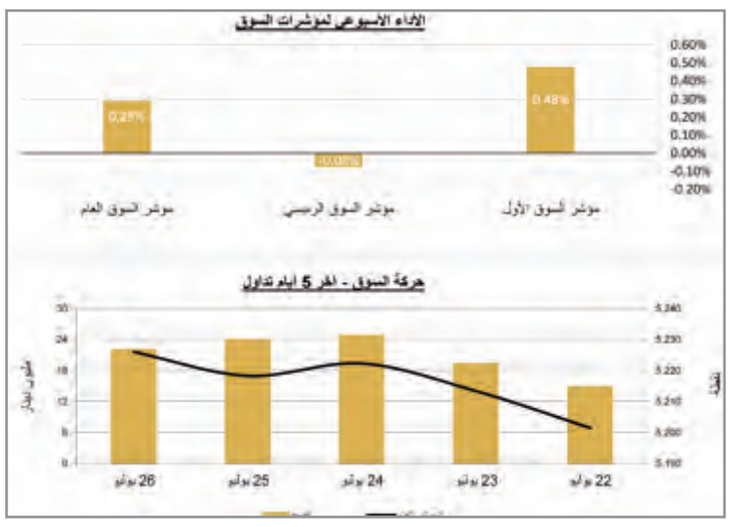

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

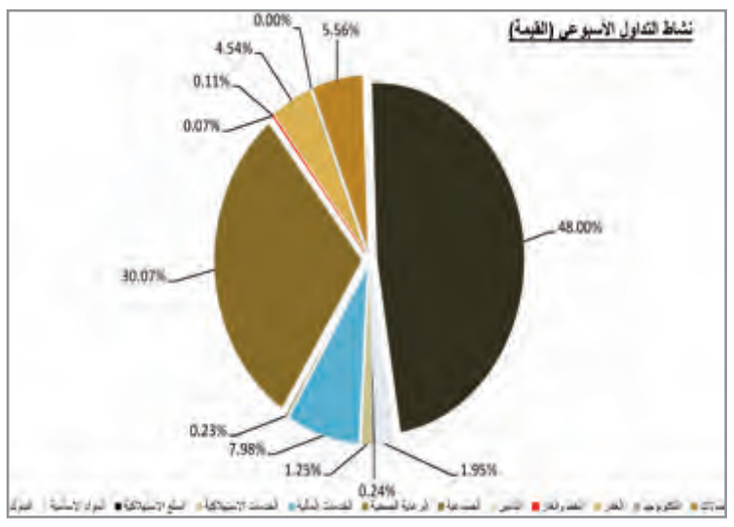

نشاط التداول الأسبوعي

- قيمة التداول بلغت بنهاية الأسبوع الماضي نحو 105.70 مليون دينار
- القيمة الرأسمالية للبورصة بلغت 28.79 مليار دينار بارتفاع نسبته 0.27 بالمئة
- كمية التداول انخفضت بحوالي 27.05بالمئة لتصل إلى 458.37 مليون سهم
- 38 من أصل 175 شركة مدرجة في السوق أفصحت عن نتائجها المالية

قال تقرير شركة بيان الاسبوعي لقد شهدت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أداءً متذبذبا تخلله عمليات تجميع وجني أرباح على معظم الأسهم المدرجة في السوق وخصوصا السوق الأول، كما شملت عمليات مضاربة على أسهم الشركات الصغيرة، مما أدى إلى إغلاق مؤشراته الثلاثة على تباين في نهاية الأسبوع المنقضي، وذلك بعد الأداء الإيجابي الذي استقبلت به المؤشرات الثلاثة الشهر الجاري حتى منتصفه، في ضوء تراجع الزخم الشرائي على أسهم البنوك والأسهم القيادية، الأمر الذي أفقدها جزء من مكاسبها التي حققتها في الأسابيع السابقة، وأدى إلى ضعف مؤشرات التداول على المستوى الأسبوعي، بالرغم من النتائج المالية الإيجابية التي أعلنت عنها بعض الشركات المدرجة لفترة النصف الأول المنقضية من العام 2018 والإفصاحات التي صدرت خلال الأسبوع الماضي عن تفاصيل صفقة الدمج المزمع إتمامها بين أحد البنوك المحلية والبنوك الخليجية المدرجة في بورصة الكويت، والإفصاح الصادر بخصوص صفقة بيع حصة مؤثرة من أسهم أحد الشركات المدرجة في قطاع الصناعية ضمن مؤشر السوق الرئيسي؛ إذا بلغت قيمة التداول بنهاية الأسبوع الماضي حوالي 105.70 مليون د.ك. بتراجع نسبته 26.95%، وانخفضت كمية التداول بحوالي 27.05% لتصل إلى 458.37 مليون سهم تقريبا مقارنة مع الأسبوع السابق.

وعلى الرغم من حضور العديد من الأمور الداخلية الإيجابية في الوقت الراهن والتي من المفترض أن تنعكس على أداء السوق خلال الفترة الحالية وتدفعه إلى الارتفاع، حيث أعلنت بورصة الكويت في مطلع الأسبوع الماضي عن حصولها على العضوية الكاملة في اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية مما سيتيح لها الفرصة للاستفادة من نطاق أنشطة الاتحاد، والإعلان عن اعتماد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال القواعد المنظمة لسوق خارج المنصة (OTC) بشكل نهائي، إضافة إلى إفصاح العديد من الشركات والبنوك المدرجة عن أرباح فصلية جيدة للنصف الأول من العام الجاري، فضلاً عن تثبيت وكالة (ستاندرد آند بورز) التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، إلا أن كل ذلك لم يكن كافياً لدفع مؤشرات التداول في السوق إلى الارتفاع وتحقيق المكاسب.

من جهة أخرى، تشهد بورصة الكويت هذه الفترة سيادة حالة عامة من الترقب انتظاراً لنتائج الشركات المدرجة عن النصف الأول للعام 2018، خاصة وأن غالبية الشركات المدرجة لم تقم بالإفصاح بعد عن هذه النتائج، ومع نهاية الأسبوع الماضي، وصل عدد الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 إلى 38 شركة من أصل 175 شركة مدرجة في السوق، وذلك بما فيها الشركات ذات السنوات المالية المختلفة، محققة ما يقرب من 347.85 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية عن فترة الربع الثاني من العام 2018 بارتفاع نسبته 15.22% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2017 والتي بلغت حينها 301.89 مليون دينار كويتي تقريبا.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد حققت البورصة مكاسب أسبوعية بقيمة 76.23 مليون دينار كويتي تقريبا، إذ وصلت قيمتها الرأسمالية بنهاية الأسبوع الماضي إلى حوالي 28.79 مليار د.ك.، بارتفاع نسبته 0.27% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 28.71 مليار د.ك. تقريبا؛ وبذلك فقد وصلت مكاسب القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى 930.11 مليون د.ك. تقريبا، أي بارتفاع نسبته 3.34%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 156 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 57 سهماً مقابل تراجع أسعار 81 سهم، مع بقاء 37 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5،378.62 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.48% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 0.08% بعد أن أغلق عند مستوى 4،949.13 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5،226.03 نقطة بانخفاض نسبته 0.29%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 91.67 مليون سهم، وذلك بانخفاض نسبته 27.05% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، كما انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 26.95% ليصل إلى 21.14 مليون د.ك. تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها، فيما ارتفعت مؤشرات الستة قطاعات المتبقية. وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية، حيث أقفل مؤشره عند 896.20 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 4.31%. تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 1.28% بعد أن أغلق عند 1،061.42 نقطة. في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 0.62%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 947.68 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع العقار، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 991.18 نقطة، بتراجع نسبته 0.35%.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 6.61% مغلقاً عند مستوى 938.48 نقطة، فيما شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1،059.77 نقطة، بنمو نسبته 1.29%، وشغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نموه 1.05%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1،009.27 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 173.59 مليون سهم تقريبا شكلت 37.87% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 106.50 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 23.24% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 16.98% بعد أن وصل إلى 77.83 مليون سهم تقريباً.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 48% بقيمة إجمالية بلغت 50.74 مليون د.ك.، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.07% وبقيمة إجمالية بلغت 31.78 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 8.44 مليون د.ك. تقريبا شكلت 7.98% من إجمالي تداولات السوق.

أداء جيد للأسواق الخليجية مدعومة بأسعار النفط وترقية أسواقها

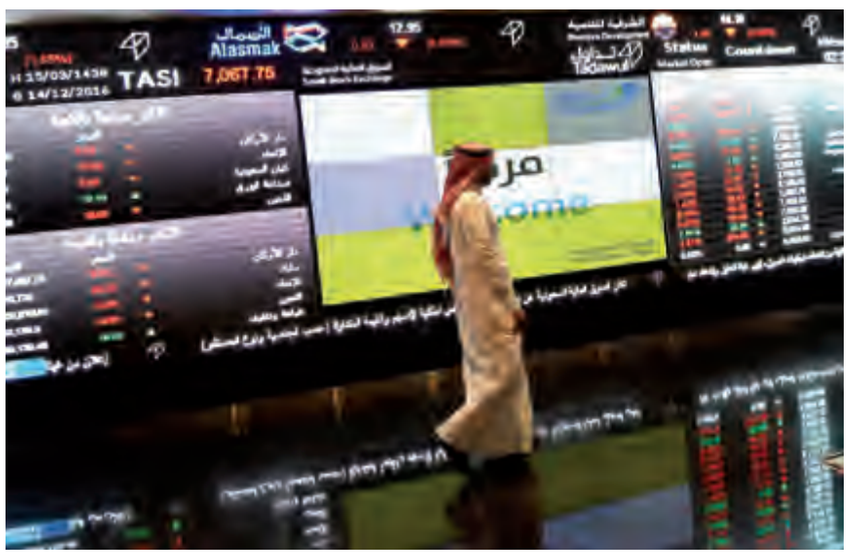

السوق السعودية

قال بنك الكويت الوطني امس السبت إن أسواق المال الخليجية واصلت أداءها الجيد مقارنة بالأسواق العالمية وذلك بدعم من قوة أسعار النفط وترقية أسواقها. وأشار (الوطني) في موجزه الاقتصادي الصادر عن (أسواق الاسهم) إلى ترقية السوقين الكويتي والسعودي إلى الأسواق الناشئة مبينا ان أداء النمو العالمي المتباين تسبب في تزايد القلق بشأن الحرب التجارية ما أدى إلى زعزعة ثقة المستثمر وتدفق رؤوس الأموال نحو الأسواق الآمنة. وأوضح أن المستثمرين العالميين أبدوا اهتماما كبيرا بسوق الكويت بعد إضافتها الى قائمة مؤشر (مورغان ستانلي) للأسواق الناشئة وإدراجها رسميا في مؤشر (فوتسي) للأسواق الناشئة والذي ساهم بدوره في إنعاش السوق بأواخر الربع الثاني من العام وحتى الآن.

وبين أن سوق الكويت تفوقت على معظم الأسواق الإقليمية في الأسابيع الثلاثة الأولى من الربع الثالث من 2018 بزيادة بلغت 6ر4 في المئة. وتوقع زيادة التدفقات الأجنبية إلى المنطقة خلال العامين المقبلين إذ سيتم إدراج السوق السعودية في مؤشري (مورغان ستانلي) و(فوتسي) للأسواق الناشئة عام 2019 مما يؤدي لبلوغ التدفقات الساكنة نحو 15 مليار دولار أمريكي بالمجمل و35 مليار دولار من الأموال المتحركة.

وذكر أن البيع الجزئي المتوقع (لشركة أرامكو) السعودية سيسهم في استقطاب المستثمرين الأجانب متوقعا وصول التدفقات الساكنة في الكويت إلى 900 مليون دولار دولار بأواخر العام الحالي وقد تصل 5ر1 مليار دولار أخرى في 2020 إلى جانب التدفقات المرتبطة بالأموال المتحركة.

وأضاف (الوطني) أنه من المتوقع أن تواصل الأسهم الإقليمية أداءها القوي في ظل قوة الأوضاع الناتجة عن تخفيف سياسات التعزيز المالي وبدعم من برامج إنعاش نشاط القطاع الخاص.

ولفت في الوقت ذاته إلى أنه في ضوء تزايد الاحتمالات باشتعال حرب تجارية شاملة فقد يتخذ زخم اقتصادات المنطقة والعالم منحى مختلفا تماما.

وأفاد بأن الادراج المتوقع للسوق السعودية في مؤشر (مورغان ستانلي) للأسواق الناشئة وإعادة تقييم بعض الأسهم القطرية ضمن هذا المؤشر نفسه ساهم في تفوق هذين السوقين على بقية أسواق المنطقة في الربع الثاني من 2018.

«بيتكوين» تصعد 10 بالمئة وتتصدر مكاسب العملات الرقمية

عملة بيتكوين

على غير العادة، غيرت بيتكوين اتجاهها الهبوطي وحققت مكاسب أسبوعية قياسية بعدما صعدت بما يقرب من 11 بالمئة رابحة نحو 13.6 مليار دولار بما يقرب من 84 بالمئة من إجمالي المكاسب الأسبوعية المجمعة للعملات الرقمية.

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية خلال تعاملات الأسبوع بنسبة 5.76 بالمئة رابحة نحو 16.2 مليار دولار بعدما صعدت من مستوى 281.9 مليار دولار في نهاية تعاملات الأحد الماضي لتسجل نحو 298.1 مليار دولار في تعاملات صباح امس السبت.

ووفقاً لموقع «coinmarketcap»، قفزت عملة «بيتكوين» بنسبة 10.58 بالمئة بعدما ارتفعت إلى مستوى 8212 دولارا، مقابل نحو 7426 دولارا، رابحة نحو 786 دولارا.

وارتفعت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 10.67 بالمئة رابحة نحو 13.6 مليار دولار بعدما ارتفعت من مستوى 127.4 مليار دولار إلى مستوى 141 مليار دولار، لتستحوذ على ما يقرب من 83.95 بالمئة من إجمالي مكاسب العملات الرقمية.

وصعدت عملة إيثريوم بنسبة 0.86 بالمئة إلى 467 دولارا مقابل نحو 463 دولارا رابحة نحو 4 دولارات.

وصعدت قيمتها السوقية الإجمالية من مستوى 46.7 مليار دولار إلى مستوى 47.2 مليار دولار رابحة نحو 0.5 مليار دولار بنسبة ارتفاع تقدر بنحو 1 بالمئة.

واستقرت عملة «ريبل» عند مستوى 0.45 دولار، بقيمة سوقية إجمالية تبلغ نحو 17.9 مليار دولار.

وحققت عملة «أي.أو.إس» مكاسب بلغت بنسبتها 3.58 بالمئة رابحة نحو 0.29 دولار بعدما ارتفعت من مستوى 8.09 دولار إلى مستوى 8.38 دولار.

وارتفعت قيمتها السوقية بنسبة 4.16 بالمئة رابحة نحو 0.3 مليار دولار بعدما ارتفعت من مستوى 7.2 مليار دولار إلى نحو 7.5 مليار دولار.

وارتفعت عملة «بيتكوين كاش» بنسبة 4.17 بالمئة بعدما ارتفعت إلى مستوى 823 دولارا مقابل نحو 790 دولارا مضيفة نحو 33 دولارا.

وارتفعت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 4.41 بالمئة رابحة نحو 0.6 مليار دولار بعدما ارتفعت من مستوى 13.6 مليار دولار إلى مستوى 14.2 مليار دولار.

وصعدت عملة «ليتكوين» بنسبة 0.72 بالمئة إلى مستوى 84.49 دولار مقابل نحو 83.88 دولار، مضيفة نحو 0.61 دولار. وبلغت قيمتها السوقية الإجمالية نحو 4.8 مليار دولار.

أوروبا تبدي ترحيباً حذراً بالانفراجة التجارية مع أميركا

علما الاتحاد الاوروبي واميركا

عبرت أوروبا عن ارتياحها، بعدما اتفق الرئيس الأميركي دونالد ترمب مع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر على حل الخلاف التجاري بين الجانبين، لكن فرنسا حذرت من أن أي اتفاق يجب أن يكون محدودا وفي صالح الطرفين.

وتباينت ردود الأفعال في أسواق المال بين الحماسة في بورصات الأسهم وشكوك وسط مستثمري العملات، بينما قال خبراء في السلع الأولية إن إعلان ترمب أن أوروبا ستشتري «كثيرا» من فول الصويا من المزارعين الأميركيين المتضررين من نزاعه التجاري مع الصين ليس كما يبدو.

فبعد اجتماعه مع يونكر في البيت الأبيض، الأربعاء الماضي، وافق ترمب على عدم فرض رسوم على السيارات الأوروبية، بينما يبدأ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة محادثات بخصوص خفض حواجز تجارية أخرى.

وتهدف المحادثات إلى إيجاد «حل» للرسوم الأميركية على واردات الصلب والألمنيوم والرسوم الأوروبية المضادة، في خطوة تراجع عن سياسات ترمب الرامية لحماية منتجي المعادن الأميركيين من الواردات.

وأشاد وزير الاقتصاد الألماني، بيتر ألتماير، وهو من المحافظين، بالمحادثات ووصفها بأنها «انفراجة» قد تؤدي إلى تفادي حرب تجارية وتنقذ ملايين الوظائف. وفي تغريدة نشرها مساء أمس الأربعاء، وصف ألتماير المحادثات بأنها «رائعة للاقتصاد العالمي».

وأبدت مجموعات ضغط مؤيدة لقطاع الأعمال ارتياحها. وقال بيير جاتاز رئيس بيزنس يوروب «الغلبة كانت لصوت العقل».

موضوع يهمك ؟ قال مفاوضون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إنهم ما زالوا بحاجة للتغلب على خلافات كبيرة من أجل الوصول لاتفاق...اتفاق سيرفع تجارة أميركا وأوروبا بـ100 مليار دولار اقتصاد

ورغم ذلك، أشار اتحاد غرف التجارة والصناعة في ألمانيا إلى أن رسوم السيارات الأميركية لم تُرفع تماما من على الطاولة. وقال «الحلول المقترحة تتحرك في الاتجاه الصحيح، لكن لا يزال هناك قدر كبير من الشكوك».

وارتفعت الأسهم الأوروبية، مع صعود أسهم شركات صناعة السيارات فيات وبورش وفولكسفاغن وكرايسلر وبي. إم.دبليو ما بين 2 و5%.

لكن رد فعل الديمقراطيين الاشتراكيين في الحكومة الألمانية الائتلافية كان أكثر حذرا. وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في سول «ليست تلك هي النتيجة التي نهدف إليها، لكنها أفسحت المجال أمام الخروج بنتيجة إيجابية من المناقشات بأكملها.. بخصوص التجارة الحرة أو سياسة الحماية التجارية أكثر من ذي قبل».

وقال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين، إنه يتوقع إبرام اتفاق تجاري على مراحل. وأبلغ سي.إن.بي.سي أن مسؤولي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي «توصلوا للخطوط العريضة لاتفاق»، ويعتزمون المضي قدما «لتحويله إلى اتفاق حقيقي»، دون أن يكشف عن تفاصيل تذكر.

واتسم رد فعل فرنسا أيضا بالحذر، إذ رحب وزير المالية برونو لومير بالمناقشات مع واشنطن، لكنه قال إنه لا يريد الدخول في مفاوضات واسعة النطاق.

وقال في تصريحات وزعها مكتبه «على كل جانب، من الأوروبيين والأميركيين، أن يحصل على شيء في هذه المناقشات. يجب أن يكون أي اتفاق تجاري مبنيا على (مبدأ) التبادل».

وبعد المحادثات، سلط ترمب الضوء على المنافع التي ستعود على المزارعين الأميركيين. وقال للصحافيين «الاتحاد الأوروبي سيبدأ، على الفور تقريبا، شراء كثير من فول الصويا».

غير أن مراقبي السوق قالوا إن أوروبا باتت مشتريا كبيرا لفول الصويا الأميركي بالفعل منذ هبوط الأسعار في يونيو ، مع توقف الصين إلى حد كبير عن شرائه، ردا على الإجراءات التجارية التي استهدف بها ترمب بكين.

روسيا وكازاخستان تعلقان صادرات لفائف الصلب إلى إيران

قال تجار صلب إن روسيا وكازاخستان تعلقان من مبيعات لفائف الصلب المدرفل على الساخن إلى إيران لأسباب منها العقوبات الأميركية الجديدة على طهران.

وتظهر التطورات أنه رغم اعتراض الكرملين على أن العقوبات الأميركية أحادية الجانب ينبغي ألا تؤثر على شركات روسية، فإن الشركات تغير سلوكها خوفاً من الوقوع تحت طائلة العقوبات الأميركية.

وتستخدم واردات لفائف الصلب المدرفلة على الساخن من روسيا وكازاخستان في قطاعات شتى من الأنابيب إلى السيارات والمعدات الزراعية، لكنها ليست سوى جزء صغير من الاستهلاك الإيراني ويمكن استبدالها. وكانت الواردات تسجل بالفعل تباطؤاً قبل العقوبات بسبب انخفاض الأسعار وضعف الطلب.

موضوع يهمك ؟ أدرجت الولايات المتحدة الأميركية على اللائحة السوداء شبكة واسعة من الشركات الوهمية التي تدير مليارات الدولارات لحساب... عقوبات أميركية على شركات تدير مليارات الدولارات لإيران شركات

لكن تجاراً يقولون إن العقوبات الأميركية تسببت في مزيد من التباطؤ. وتُشحن #اللفائف إلى إيران من قبل شركتي صناعة الصلب الروسيتين «سيفرستال» و«ام.ام.كيه» إلى جانب مصنع تابع لـ«أرسيلور ميتال» في تيمرتاو في كازاخستان.

وقال تاجر إيراني: «أعتقد أن أرسيلور والشركات المشابهة لها تقلص التجارة مع إيران بسبب ضغط الرئيس الأميركي دونالد ترمب على الشركات الكبيرة».

وأكد أليكس أغوريف، مستشار الرئيس التنفيذي لنشاطات «أرسيلور ميتال» في كومنولث الدول المستقلة، خطط الشركة لتعليق الإمدادات إلى إيران بسبب العقوبات الأميركية. وتعد «أرسيلور ميتال» أكبر شركة منتجة للصلب في العالم.